اللورد ادوارد جورج ستانلي ، الايرل ١٤ لدربي ودوره السياسي في بريطانيا (١٧٩٩ – ١٨٦٩)

م. د. حسن زغير حزيم

الجامعة المستنصرية / كلية التربية

مقدمة :

تعرضت شخصية اللورد ستانلي ، بصفته رجل دولة وسياسي بريطاني ، للكثير من المخالطات . وأن إيجاز منجزاته ، قضائه على العبودية في بريطانيا وثقف ايرلندا وأصلح البرلمان البريطاني في عام ١٨٣٢ وأجرى أصلاح ديمقراطي كبير في عام ١٨٦٧ . وأخذ كل هذه الأدوار على عاتقه .

بدأ اللورد ستانلي عضو في حزب الويغز (الأحرار) وأصبح قائداً له ومن دعاة التجارة الحرة . ثم أنتقل على حزب التوري (المحافظين) وأصبح رئيساً له وزعيم كتلة الحزب في البرلمان البريطاني وقائد المؤيدين لسياسة الحماية الإنتاج الوطني . ويعد حتى اليوم القائد الأطول خدمة لحزب المحافظين . كان يعرف قبل عام ١٨٣٤ بادوارد جورج ستانلي ، ومن ذلك العام حتى عام ١٨٤٤ باللورد ستانلي .

أصبح ستانلي في عام ١٨٣٠ ، في حكومة اللورد غري من حزب الأحرار ، الأمين العام لايرلندا . ودخل إلى مجلس الوزراء في عام ١٨٣١. وأصبح في عام ١٨٣٣ وزير للحربية والمستعمرات . لكنه استقال من الحكومة والحزب بسبب قانون قدمته الأخير للبرلمان لفصل الكنيسة الايرلندية .

أنضم ستانلي إلى حزب المحافظين وتولى منصب وزارة الحربية والمستعمرات في عام ١٨٤١ في حكومة روبرت بيل الثانية . لكنه قاطعها في عام ١٨٤٥ بسبب إلغاء قانون الحبوب ، وأستطاع أقناع أنصاره بإتباع سياسة الحماية . وحمل في عام ١٨٤٤ لقب البارون ستانلي من مقاطعة بكرستاف . وخلف والده في عام ١٨٥١ بلقب ايرل دربي

أصبح ستانلي رئيس وزراء ثلاث مرات ، شكل في شباط عام ١٨٥٢ حكومة أقلية ، انهارت في نفس العام . وكون في عام ١٨٥٨ حكومة أخرى ، كانت ابرز انجازاتها تحول أدارة الهند للحكومة البريطانية مباشرةٍ . لكن الحكومة انهارت بعد سنة واحدة فقط. وعاد دربي إلى السلطة في عام ١٨٦٦ ، وكان دزرائيلي الشخصية الفاعلة فيها . ولعل ابرز ما اشتهرت به الحكومة تشريع الإصلاح البرلماني لعام ١٨٦٧ ، الذي وسع كثيراً حق التصويت . وتقاعد دربي في بداية عام ١٨٦٨ ، بسبب سوء حالته الصحية .

يعد اللورد دربي ، من الناحية التقليدية ، رئيس وزراء ضعيف يطغى دزرائيلي على وزارته . غير أن الدراسات الحديثة تؤكد أن ذلك لم يكن هو الحال دائماً . ففي مجال السياسة الخارجية كان دور دزرائيلي هامشياً جداً ، وكان اللورد دربي ووزير خارجيته اللورد مالمزبوري وفيما بعد ابنه ستانلي يتداولون فيما بينهما السياسة الخارجية ، التي تهدف إلى ضمان المصالح البريطانية وتجنب قيام حروب مهما كان الثمن والتعاون مع الدول الكبرى في حل المشاكل . وهذا يتناقض جداً مع سياسة القوة والماكنة العسكرية التي اتبعها دزرائيلي فيما بعد . ويمكن الجدل بأن تلك السياسة كانت البشير لسياسة العزلة المجيدة والتسوية الدبلوماسية لمشاكل أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين .

وكانت شخصية اللورد دربي مليئة بالسحر ، فقد كان وسيماً وجريئاً ويتكلم بأسلوب هادئ ومقنع ومؤثر . ومن أجل ضبط معالم اللوحة التاريخية ولتشابك الأحداث وترابطها ارتأيتُ تقسيم بحثي المتواضع هذا إلى مقدمة وخاتمة وثلاثة مباحث ، تناولتُ في المبحث الأول حياة ادوارد ستانلي وبواكير أفكاره السياسية . ودرستُ في المبحث الثاني التطبيقات العملية لأفكاره السياسية . وتطرقتُ في المبحث الثالث نشاطه السياسي ودوره في تشكيل ثلاث حكومات .

المبحث الأول : حياته و بواكير أفكاره السياسية :

١ – حياته :

هو ادوارد جورج جفري سمث ستانلي ايرال الـ ١٤ لـدربي Edward George Geoffrey Smith , 14 th , Stanley Earl of Derby ولد في التاسع والعشرين من آذار عام ١٧٩٩ في قرية نوسلي بارك Knowsley Park في مقاطعة لانكشاير Lancashire في مدينة لندن ، وكان والده ادوارد سمث ستانلي Edward Smith Stanely ايرال الثالث عشر لـ دربي Derby ، الذي كان متزوج من ابنة عمه جارلت ماركيت Charlotte Margaret وهي الابنة الثانية لـ جورج هورنبي Geore Hornby [١] .

أرسل ستانلي ، سليل ايرالات دربي ، إلى مدرسة إيتون Etan في عام ١٨٠٦ لتقي تعليمه . وأنهى في عام ١٨١١ دراسته الابتدائية . ثم واصل دراسته الثانوية ، وفي عام ١٨١٤ تخرج منها . وواصل دراسته في كلية كرايست تشرتش Christ Church في جامعة اكسفورد وماتري كولتنغ Matriculating في السابع عشر من تشرين الثاني عام ١٨١٧[٢] . وخلال دراسته فاز بجائزة الشعر اللاتيني في عام ١٨١٩ ، وذلك عن كتابته قصيدة سيركوس Syracuse . بيد أنه لم يستطع أكمال دراسته ، ومنح شهادة جامعية فخرية ، الأمر الذي جعله يرك في التاسع عشر من تشرين الأول عام ١٨٢٠ جامعة اكسفورد [٣] .

٢ – بواكير نشاطه السياسية :

أنتخب ستانلي عضواً في السادس من آذار عام ١٨٢٢ في البرلمان البريطاني ممثلاً عن مقاطعة استوك بردج Stock bridge لصالح حزب الويغز Whig[٤] . يعد ذلك بداية

نشاطه السياسي واختباراً حقيقياً للمبادئ الديمقراطية التي أمن بها في شبابه مما ألفت أنظار كبار الساسة البريطانيين ، فقد أعجبت الملك جورج الرابع George IV [٥] (١٨٢٠ – ١٨٣٠) والملكة فكتوريا (١٨٣٧ – ١٩٠١) ...الخ . وكذلك الايرل غروسفنر Grosvenr ، أحد أعضاء حزب الويغز كانت لديه املاك كبيرة في هذه المقاطعة لكنه لم يرشح نفسه عنها وتنازل عن حقه إلى ستانلي الذي وجد فيه الكفاءة والحماس وعرفه بالناخبين.

وخلال وجوده في البرلمان لم يلقي ستانلي أي خطاب في مجلس العموم ، لكنه اختير عضو في اللجنة الاقتصادية . وكان معروض إمام اللجنة مشروع لإضاءة المنازل مدينة مانتشستر Manchester بالاعتماد على الغاز . فألقى ستانلي كلمة مؤثرة في الثلاثين من آذار عام ١٨٢٤ حول والمشروع[٦] .

وكان موضوع الكنيسة الايرلندية من أكثر المواضيع المسببة للنزاع داخل البرلمان ، فقد ألقى ستانلي في السادس من أيار عام ١٨٢٤ خطاباً في المجلس عارض فيه أراء جوزيف هيوم Joseph Hume الداعية إلى فرض ضرائب على واردات الكنيسة الايرلندية ، إذ عارض ستانلي أي محاولة للتدخل في أملاك كنيسة ايرلندا . وأثبت الأخير من هذا الخطاب مقدرته الكبيرة على المناقشة والإقناع[٧] .

وأجرى ستانلي جولة خارجية ، فقد زار في خريف ١٨٢٤ الولايات المتحدة وكندا . وبعد عودته إلى البلاد في عام تزوج ١٨٢٥ تزوج من ايما كارولن Emma Caroline الابنة الثانية لـ ادورد بوتل Edward Bootle ، الذي أصبح فيما بعد لورداً لـ تشالمرسرل Shelmersdale [٨] .

ظل ستانلي ساكناً في جلسات مجلس العموم التي جرت في عام ١٨٢٦ ولم يهمس ببنت شفة ، على الرغم من ذلك فاز في عضوية المجلس في الانتخابات التي جرت السادس والعشرين من حزيران من العام نفسه عن مقاطعة بيرستون Preston . إذ حقق أغلبية واسعة على منافسية في تلك المقاطعة ، كوبت Cobbett وآخرون . ودعا ستانلي إلى منح الشعب المزيد من الامتيازات والحقوق الديمقراطية باعتباره مصدر السلطات . يذكر

أن التمثيل في مقاطعة برستون منقسماً ، ومنذ أمد بعيد ، بين مرشح من عائلة دربي Derby (وهي عائلة ستانلي) وآخر من اسر متعددة متحالفة فيما بينها[٩] .

المبحث الثاني: التطبيقات العملية لأفكاره السياسية حتى عام ١٨٥١ :

دعم ستانلي ، لتقارب أفكاره وغيره من حزب الأحرار مع أفكار ، اللورد كاننغ Canning ، فقد سانده في عام ١٨٢٧ لتشكيل حكومة . شغل ستانلي منصب وكيل وزير المستعمرات البريطاني . يذكر أنه احتفظ بهذا المنصب أيضاً في وزارة غودريتش[١٠] (آب ١٨٢٧ – كانون الثاني ١٨٢٨) التي خلفت وزارة كاننغ . لكن ستانلي رفض أن يشترك في حكومة الدوق ولنغتون Wellington (المسن) وذلك لانه اعتبر ابتعاد أعضاء حزب التوري Tories [١١] القدامى عن الروح الحرة التي يتمتع بها أعضاء حزب الويغز (أتباع كاننغ) . وأضاف ستانلي أن افكار حزب التوري القديمة أصبحت شيء من الماضي ، بعد أن حقق حزب الويغز نتائج جيدة في الانتخابات السابقة . لكن كاننغ لم يستطع الاستفادة من النصر الذي حقق حزبه [١٢] .

أتخذ ستانلي مواقف معارضة للحكومة في مجلس العموم ، فقد عارض في عام ١٨٢٩ طلب الحكومة لتحويل مقعد مدينة ايست راتفورد East Ratford إلى مدينة برمنكهام . وأمتنع عن التصويت في عام ١٨٢٩ على قانون قدمته الحكومة يحرم على الكاثوليك الوظائف الحكومية[١٣] .

أيد ستانلي اجراء إصلاحات برلمانية أثناء الحملة الانتخابية التي أُجريت ، بعد وفاة الملك جورج الرابع ، في الثلاثون من تموز عام ١٨٣٠ . فأعيد انتخاب ستانلي ، عن مقاطعة بيرستون ، في مجلس العموم . وأعادت هذه الانتخابات حزب الويغز إلى السلطة، فشكل اللورد تشالس غري Gery (الإصلاحية) (١٨٣٠ – ١٨٣٣). وشغل ستانلي منصب الأمين العام لايرلندا خلفاً للسير هنري هاردنغ[١٤] .

يذكر أن دانيل أوكونيل[١٥] Daniel Oconnel ، المطالب باستقلال ايرلندا ، أعترض على تسلم ستانلي للمنصب ، وكان يرى في نفسه أحقية فيه . وتهجم عل ستانلي بقسوة . فقدم الأخيرة شكوى ضده في المحكمة متهماً إياه بانتهاك قانون الاتحاد[١٦] .

وأصدرت المحكمة قرار أدانت فيه أوكونيل . وحدد مجلس العموم الفصل التشريعي الثاني لرفع الحصانة عنه ، إذ كان أوكونيل عضو في المجلس ، وتنفيذ القرار .

لكن الحكومة قررت حل البرلمان وأجراء انتخابات مبكرة . وبذلك انتهى مفعول القرار القضائي قبل تنفيذه . وساد اعتقاد أن الحكومة تقصدت حل البرلمان لغرض ، تخليص أوكونيل من قرار المحكمة ، والحصول على دعم الايرلنديين في الانتخابات القادمة . وشارك ستانلي بتلك الخطة أيضاً على الرغم من نفيه أي خطة من هذا القبيل ، لكن بدأ أن توافق بين حزب الويغز والنواب الايرلنديين دخل الحكومة واضحاً ولا يمكن أن يكون في حقيقته صدفة محضة . رعم ذلك استمرت معاداة أوكونيل له بازدياد[١٧] .

رشح ستانلي في الانتخابات التي جرت في شهر آب عام ١٨٣٠ عن مقاطعة برستون. لكنه تعرض إلى الهزيمة، إمام الخطيب تونت Tunt الذي فار عن المقاطعة عن حزب التوري . وتعرض إلى محاولة اغتيال فاشلة في شهر كانون الأول ، فقد هاجمته عصابة اثناء زيارته مقاطعة برستون . وعاد ستانلي إلى مقاعد مجلس العموم في العاشر من شباط عام ١٨٣١ ممثلاً عن وندسور Windsor ، التي توفر فيها شاغر[١٨] .

ساند ستانلي لائحة الإصلاح الدستوري ، التي قدمتها حكومة اللورد غري إلى البرلمان ، أثناء مناقشتها إذ ألقى ستانلي في الرابع من آذار عام ١٨٣١ كلمة قوية رد فيها على كلمة روبرت بيل[١٩] peel من حزب التوري الذي عارض اللائحة . وتمكن حزب الويغر من تمرير اللائحة في مجلس العموم . لكن مجلس اللوردات رفضها في تشرين الأول من نفس العام . فتعالت صيحات المطالبة بالإصلاح في كافة أرجاء البلاد[٢٠] .

فسعى ستانلي لإيجاد حل وسط مقبول من الجميع ، فقام بعد أخذه موافقة اللورد غري بزيارة اللورد ساندن Sandan (عضو حزب التوري) لغرض التقريب في وجهات النظر والرغبة في ايجاد حل وسط . بذلك عدّ ستانلي قائد الإصلاحيين المعتدلين في مجلس العموم [٢١].

ألقى ستانلي ، في جلسة المناقشة الثانية التي عقدها مجلس العموم ، كلمة في السابع عشر من كانون الأول عام ١٨٣١ رداً على كلمة كروكر Croker ، الذي اعترض فيها

على اللائحة التي قدمتها الحكومة للمرة الثالثة . أخذ ستانلي ، على صعيد اخر ، يحث اللورد غري للموافقة على مسألة التصويت المزدوج ومسألة توزيع عدد الدوائر الانتخابية المكونة لمجلس العموم(٢٢) .

أجبرت الحكومة في أيار عام ١٨٣٢ على الاستقالة ، بينما كادت المفاوضات أن تصل إلى أتفاق حول الصيغة الثالثة اللائحة ، أثر أحالة مجلس اللوردات للائحة إلى مجمع الخبراء لدراسة المعنى اللغوي للعبارات المانحة للامتيازات التي وردت فيها . وعبر ستانلي عن استيائه المرير لفشل المفاوضات، أثناء ألقائه كلمة بعد مأدبة عشاء في منزل بروك Brook ، بسبب ولنغتون (٢٣).

لم تكن جلسات مناقشة لائحة الإصلاح الدستوري هي وحدها التي تشغل ستانلي بل أنه كان مشغول بواجباته الإدارية في منصبه كذلك ، إذ كان يتوجب عليه أجراء إصلاحات قوانين ولاية ايرلندا . ومن أبرز الإجراءات التي اتخذها ستانلي في هذا المجال ، فقد قام بتاسيس المجلس الايرلندي للعمل . وكذلك إصلاح قوانين شانو Shannou الملاحية (٢٤).

واقر ستانلي في عام ١٨٣١ قانون التعليم الايرلندي ، الذي لعب دوراً مهماً في تكوين المجلس الايرلندي الوطني للتعليم . الذي جعل التعليم في المدارس الرسمية في المقاطعات الايرلندية لا يتضمن تعاليم دينية ذات طابع عقائدي . ومكن هذا القانون المدارس الرسمية في المقاطعات الايرلندية من الحصول على منح التي تقدمها الحكومة البريطانية لجميع المدارس الرسمية في البلاد (٢٥) . وكان هذا القانون من انجح القوانين التي اتخذت مطلقاً في هذا المجال في ايرلندا .

لكن ستانلي أتخذ قرار أثار عليه سخط الايرلنديين ، عند تشكيله في كانون الأول من نفس العام لجنة لجباية ضريبة العشور من ايرلندا . مما أثار رجال الدين الكاثوليك الايرلنديين ، الذين اعتبروا ذلك تدخل في شؤون الكنيسة الايرلندية صاحبة الحق بجمع هذه الضريبة . ثم قام ستانلي بتمرير قرار استفزازي للايرلنديين ، فقد أصدر في ربيع عام ١٨٣٢ قرار لتلتون Littleton لجمع ضريبة العشر جعل دفع الضريبة واجباً على الايرلنديين يؤده للحكومة البريطانية المركزية . وتلا ذلك إصدار تعليمات لتطبيق القرار حيز التنفيذ اعتباراً

من تموز من العام نفسه . وتوترت العلاقات بين ستانلي وأوكونيل بسبب هذه القرارات بشكل كبير جداً . وازدادت العلاقة سوءً ، عندما ألقى ستانلي كلمة في تشرين الثاني من العام نفسه في مقاطعة نورث لانشاير أكد فيها رفضه إلغاء عقوبة الإعدام في البلاد[٢٦] .

وساند ستانلي بقوة لائحة الإصلاح الدستورية التي عرضتها الحكومة ، فقد ألقى كلمة في مجلس العموم جاء فيها : " إذا ما قاوم اللوردات اللائحة فباستطاعة الملك أن يرصّع هامَ فرقةٍ كاملة من حرسه بتيجان عضوية مجلس اللوردات " . ثم دعا البريطانيين إلى سحب أموالهم من المصرف الحكومي . وسحب المواطنين أموالهم منه . فأضطر الدوق ولنغتون ، بعد فشله في تشكيل حكومة جديدة وخشي أن يغرق الملك مجلس اللوردات بلوردات من حزب الويغز كما دعاه إلى ذلك ستانلي ، إلى إصدار أوامره لمجلس اللوردات لتمرير الإصلاح الدستوري كان لهذه الكلمة التي ألقها ستانلي تأثيراً ملموساً في النجاح الذي حققته اللائحة في عام ١٨٣٢ [٢٧] .

أعطى هذا الإصلاح نصف أعضاء الطبقة الوسطى وحدها حق المشاركة في الانتخابات . ولم يسمح الإصلاح لأحد من طبقة العمال هذا الحق . وألغي الإصلاح الدوائر العفنة Rotten Boroughs ذات الأصوات القليلة وأعيد توزيع المقاعد البرلمانية . وازداد عدد الناخبين بموجبه من خمسمائة ألف ناخب قبل الإصلاح إلى تسعمائة ألف ناخب بعد سنه [٢٨] .

ورث ستانلي في السابع عشر من تشرين الثاني عام ١٨٣٢ رتبة الأشراف من والده في عضوية مقاطعة نورث لانكشاير North Lancashire وظل المقعد شاغراً حتى تم ترفيعه إلى رتبة الأشراف (البارونات) [٢٩].

شعر ستانلي بضرورة القيام بإصلاح شؤون ايرلندا ، فقدم في التاسع من كانون الثاني عام ١٨٣٣ لائحة الإصلاحات الوزارية لايرلندا إلى مجلس الوزراء. نصت على زيادة عدد الوزراء الايرلنديين في الحكومة البريطانية . لكنها لم تلقِ أي اهتمام من قبل المجلس . رغم ذلك ظل علاقات ستانلي سيئة جداً مع أوكونيل ولم تتأثر بهذه اللائحة[٣٠].

أراد ستانلي وضع حد للخلاف بشأن الكنيسة الايرلندية ، فوضع مشروع قانون إصلاح الكنيسة . وكان احد نقاطها إلغاء عشر أسقفيات فائضة في ايرلندا . وكانت النقطة المبدئية الأساسية التي أثيرت من قبل ستانلي في هذا القانون فرض ضرائب على واردات الكنيسة الايرلندية . وأستطاع ستانلي من أقناع اللورد الثروب Althrop (عضو مجلس اللوردات) ، الذي فضل الاستقالة على أن يكون مسؤول عن قانون كهذا ، بأن استقالته ستسبب بإسقاط الحكومة . فقدم اللورد الثروب مشروع القانون ، على مضض ، إلى مجلس العموم[٣١] .

أعترض على المشروع الكثير من أعضاء المجلس ، فقد عارضه نواب حزب المحافظين (تحول حزب التوري بعد أقرار الإصلاح الدستور الأخير إلى المحافظين) ونواب الايرلنديين وكذلك عارضه بييل وأتباعه . وأصبح فشل المشروع احتمالاً وشيكاً جداً[٣٢] .

فخرج ستانلي من الجلسة حاملاً أوراقه وانعزل في إحدى الغرف لتدارس بعناية الحقائق المعقدة للموضوع . فعاد إلى الجلسة وألقى خطاب حاد ومقنع ومنتقداً بشدة موقف نواب الحزب الايرلندي ، الأمر الذي أخرس اوكونيل ، الذي يدعو إلى عدم إخضاع واردات الكنيسة للضرائب وعده موقفاً فردياً . وتمكن ستانلي بذلك من أقناع المجلس للموافقة على المشروع بأغلبية ساحقة . ويعد موضوع إصلاح الكنيسة الايرلندية من أكثر المواضيع التي انقسمت عنده الأحزاب البريطانية في مجلس العموم [٣٣].

حقق ستانلي ، أثناء توليه منصب الأمين العام لايرلندا ، العديد الانجازات أثبتت انه إداري ناجح . شجع ذلك السياسيين البريطانيين لمنحه مناصب مهمة ، فقد منحه اللورد غري (رئيس الحكومة) منصب وزير الحربية والمستعمرات خلفاً على الفايكونت غودريتش Goderich بن اللورد غري[٣٤] . يقول اللورد كرانفيل Greville في مذكراته أن ستانلي حصل على وعداً قاطعاً لمنحه وزارة في الحكومة شرط عدم تقديمه الاستقالة التي هدد بها أثناء رفض الحكومة لائحة زيادة الوزراء الايرلنديين التي قدمها لها سابقاً . ومورست ضغوطات كبيرة على غودريتش لدفعه لتقديم استقالته حتى يمنح المنصب إلى ستانلي[٣٥] .

تطرق ستانلي في منصبه الجديد إلى مسألة إلغاء العبودية ، فأصدر في البداية بعض القرارات التي قلصت مدة تشغيل العبد ويمنح بعدها المالك تعويضاً[٣٦] . سرعان ما تحولت تلك القرارات إلى لائحة قانون قلصت مدة تشغبل العبد وزادت التعويض للمالك . وعمل على أبراز الجانب الأكثر إنسانية في شخصيته عن تلك التي رأيناها في مناقشاته بشأن ايرلندا[٣٧] .

ألقى ستانلي كلمة في الرابع عشر من أيار دافع عن اللائحة. وأعتمد ستانلي أثناء مناقشة اللائحة في مجلس العموم على مساندة وليم Willim (عضو المجلس) الذي ألقى كلمة في الثالث من حزيران عام ١٨٣٣ هاجم فيها سوء أوضاع العبيد في مزارع عائلة غلادستون[٣٨] Gladstone ودعا إلى تحسين أوضاعهم بالدرجة الأولى[٣٩] . وتمكن ستانلي من أقناع مجلس العموم بأهمية اللائحة ، فصادق عليه المجلس في شهر أب وأصبحت قانوناً[٤٠] .

وفاز حزب الأحرار في الأنتخابات التي جرت في عام ١٨٣٣ ، فشكل اللورد رسل Russell حكومة جديدة . لكن حدث خلاف شديد داخل الحزب في السادس من أيار عام ١٨٣٤ بسبب رفض رسل استخدام وثيقة لتلتون ، التي تفرض ضريبة على واردات الكنيسة الايرلندية ، لإغراض المنازعات الدينية . وأعلن رفضه التدخل في شؤون الكنيسة الايرلندية وأملاكها [٤١] . وأختلف الحزبين حول هذه المسألة ولم تستطع الحكومة أن تتخذ أي موقف موحد بشأنها[٤٢]. واتهم ستانلي بأنه سبب تلك الأزمة لأنه هو الذي أصدر وثيقة تدعو إلى دنيوية الكنيسة الايرلندية[٤٣] .

رأى ستانلي في تصريح رسل انهيار للحكومة وأقترح الأخير تشكيل لجنة لتقصي الحقائق برئاسة هنري وارد Henry Ward (عضو المحكمة العليا) لإعادة أملاك الكنيسة الايرلندية . وشكلت الحكومة في السابع والعشرين من أيار لجنة تقصي الحقائق ، واختارت لعضويتها وزراء من الحزبين المحافظين والأحرار[٤٤] .

قدم ستانلي عند ذلك ، على الفور ، استقالته من الحكومة . ولم ينظم إلى حزب الأحرار مرة أخرى . لقد خسر حزب الأحرار في شخصه أحد أكفاء رجالاتهم وأفضل

مناقشيهم بلا منافس . يقول فيه اللورد رسل نفسه : " أن مهارة ستانلي اللامتناهية واستعداده وقابليته ، خاصة بنجاحه في أقناع الثورب بالعدول عن تقديم استقالته ، وكل هذه الأمور كانت لتؤهله أن يكون خليفتي في قيادة مجلس العموم "[٤٥] . ورأى أخر في ستانلي بأنه رئيس وزراء بريطانيا المقبل[٤٦].

تحدث ستانلي ورفاقه البالغ عددهم خمسين عضو في ما تبقى من جلسات البرلمان لعام ١٨٣٤ كأعضاء مستقلين لفترة من الزمن لصالح الحكومة حين وضدها الحين الأخر، فقد أيد الحكومة في دعم الوثيقة التي أقرت استقلال الجامعات ومنعت الحكومة من التدخل في شؤونها . وأيد الحكومة في قضية إلغاء النسبة التي تفرض على واردات الكنيسة . لكنه أنتقد الحكومة بشدة في شهر تموز من نفس العام لخضوعها للنواب الايرلنديين من أجل الاستمرار في الحكم[٤٧] .

وكانت الكلمة مليئة بالمرارة والقدح ضد زملاءه ، الأمر الذي تسبب بإعفاء بعض الوزراء من منصبهم . واضطرت الحكومة بسبب انتقادات ستانلي إلى تغيير جذري لجزء من الاتفاق الذي عقده حزب الأحرار مع الكتلة الايرلندية في مجلس العموم . ووقعت الحكومة في أشكال كبير من أشراكها أوكونيل ورفاقه، حتى أن اللورد غري أعلن استقالته منها لشدة اشمئزازه . وباءت محاولة الملك وليم الرابع (١٨٣٠ – ١٨٣٧) تكوين حلف بين المعتدلين من حزب المحافظين وحزب الأحرار بالفشل . وحل فيكونت ملبورن Melbourne محل اللورد غري في رئاسة الحكومة . وحاول الملك مرة أخرى يتدخل لتحقيق التحالف المنشود ، فحل في شهر تشرين الثاني عام ١٨٣٤ الحكومة . ورفض إسنادها إلى رسل الذي عده أكثر أعضاء حزب الأحرار تطرفاً . وكانت هذه أخر مرة يتدخل الملك الانكليزي في أمر كهذا[٤٨] .

كانت الكتل السياسية جميعها تنتظر رجوع السير بيل من روما ، إذ كان موقفه موقف الآمل . وكان بيل مقتنع بآراء ستانلي الداعية إلى ضرورة أجراء تعديل في الحكومة للمحافظة عليها . ولم يستطع بيل مواجهة ستانلي لان ذلك سيؤدي إلى صعوبة تشكيل حكومة[٤٩] .

وأقترح بيل على ستانلي التعاون فيما بينهم والانضمام إلى الحكومة ، وكان الأخير غير مستعد للعمل ضمن حكومة بيل من ناحية المشاعر الشخصية . فرفض ستانلي ذلك ، لانه كان يعد بيل خصماً في العمل السياسي طوال حياته وليس من السهل العمل معه كزملاء ومع ذلك وعده بالدعم في مجلس العموم وكان ذلك قراراً حكيماً . يذكر أن أفكار بيل وستانلي ورفاقه كانت متقاربة إلى حداً بعيد(٥٠).

وكان ستانلي لا يستطيع الانضمام لحكومة برئاسة بيل ما لم يؤكد له علاقته بأعضاء حزب المحافظين القدامى ، الذين يرفضون أجراء إصلاحات دستورية في البلاد . وأعتقد ستانلي أن هؤلاء سوف لا يترددون ، بعد معرفتهم آرائه الإصلاحية ، في الطلب منه بترك الحكومة في حال قبل أن يكون جزءاً منها . لا يستطيع أحد أن يحدد أن كان ستانلي يطمح لتأسيس حزب خاص به مستقل عن الأحزاب البريطانية المعروفة أم لا(٥١) .

كانت كلمته في اجتماع الذي عقده في شهر كانون الأول عام ١٨٣٤ ، بعد شهر من حصول ستانلي على لقب لورد بعد وفاة جده ، لأتباعه في البرلمان في منطقة غلاسغو Glasgow تتسم بكثير من نبرة حزب الأحرار . وصف كاننغ Canning هذا الاجتماع بأنه بداية لتأسيس حزب جديد خاص به . لكن اللورد ستانلي أقتنع بضرورة الانضمام إلى حزب قوي (٥٢) .

تبددت فكرة تأسيس حزب جديد ، فقد أعلن اللورد ستانلي ورفاقه في الأول من شهر تموز عام ١٨٣٥ الانضمام رسمياً إلى حزب المحافظين . واخذوا يصوتون إلى جانب كتلة بيل في مجلس العموم بشكل رسمي . بذلك نجح بيل في ضم اللورد ستانلي ورفاقه إلى حزب المحافظين . وأرتفع تمثله بشكل كبير في البرلمان . ولم يعد حزب الأحرار بالقوة الكافية التي كانوا عليها سابقاً (٥٣).

تمتنت لعلاقات بين اللورد ستانلي وبيل بشكل كبير ، فقد عقد الأخير اجتماع موسع لحزبه في عام ١٨٣٨ في قاعة مارتشنت تايلر Marchant Taylor حضره اللورد ستانلي ورفاقه لتدارس موقف الحزب من المطالب الديمقراطية التي تنادي بها الحركة الجارتية . وأيد اللورد ستانلي أجراء إصلاحات دستورية جديدة (٥٤) .

لكن الأخير بقي معارض بشكل مرير ينتقد الحكومة بحدة ، فقد رفض اللورد ستانلي مشروع تقدم به سبوتسوود (وزير المالية) إلى البرلمان ، يهدف إلى تمويل الحكومة للمرشحين البروتستانت الايرلنديين بالمال اللازم لمنافسة النواب الأيرلنديين الكاثوليك ، وأعتبره مناقضاً لحرية الناخبين . يذكر أن المشروع أثار استياء أوكونيل ، الذي أنتقد المشروع بشدة[٥٥] .

أصبح اللورد ستانلي وزير للحربية والمستعمرات في الثلاثين من آب عام ١٨٤١، بدلاً من رسل الذي سبقه بالمنصب ، في حكومة بيل الثانية . وساند اللورد ستانلي في عام ١٨٤٣ لائحة إلغاء قانون الحبوب[٥٦] ، وكانت لغته بخصوص اللائحة توضح بلا شك أنه كان مناصراً للتجارة الحرة أو بشكل أكثر دقة مسانداً لتجارة الحرة بين بريطانيا ومستعمراتها فقط ولم يكن يؤيد تطبيق التجارة الحرة مع الدول الأجنبية[٥٧] .

وأوضح ، أثناء مناقشة سياسة الحكومة البريطانية في ايرلندا ، في مجلس العموم مدى أهمية هذه السياسة لبريطانيا . ورأى بضرورة عرض هذه السياسة على مجلس اللوردات . يذكر أن اللورد ستانلي أصبح في تشرين الأول عام ١٨٤٤ عضو في المجلس عن مقاطعة بكرستاف Bickerstaffe . وعبر في كلمة ألقاها بهذه المناسبة في المجلس عن سأمه للحياة في مجلس العموم لدرجة أنه كان يخشى أن تنهار صحته في أي لحظة[٥٨] .

يبدو أن السبب الحقيقي وراء ذلك كان على الأرجح عدم تقبله لبيل ، وعلى أية حال فان الخلاف بينهما ظهر جلياً عندما دعا اللورد ستانلي في مجلس العموم إلى التطبيق الفوري للتجارة الحرة بين بريطانيا ومستعمراتها واستشهد بالوضع الخطير في ايرلندا[٥٩] . وكان بيل يخشى أن يؤثر هذا التصريح على استقرار الوضع في ايرلندا ، فطلب من اللورد ستانلي تعليق العمل بالقوانين الحبوب فقط فوافق الأخير على ذلك . إلا أن اللورد ستانلي تفاجئ بإعلان بيل دعمه إلغائه بشكل كامل فوراً . الأمر الذي أثار اللورد ستانلي ودفعه لتقديم استقالته . وأعتبر موقف بيل مناورة سياسية وأنها لا تتماشى مع منهجه ومبادئه الشخصية[٦٠] .

ثم قدم بيل استقالته في شهر تشرين الثاني عام ١٨٤٥ ، فسقطت حكومته . وروعوا المحافظين لخلعهم بيل ، وبدئوا يتعاملوا بواقعية أكثر معتمدين على قائدهم الجديد اللورد ستانلي (رئيس حزب المحافظين في مجلس اللوردات) الذي يقود حملة لحماية الصناعة البريطانية . وكان الأخير هو الرئيس الحقيقي لمجلس اللوردات[٦١] . وتعثرت الجهود التي بذلها اللورد رسل لتشكيل حكومة ورفض اللورد ستانلي تولي أمر تشكيلها ، وبرر موقفه هذا بقوله : " أني لو قبلت ذلك المنصب لخسرت كل زملائي "[٦٢] .

غير اللورد ستانلي الكثير من قناعاته ، بعد انقطاع لبعض الوقت عن حزب المحافظين ، بشأن سياسة الاقتصادية ، إذ أصبح من دعاة إلى إتباع سياسة حماية معتدلة للإنتاج الوطني ، ولم يكن سابقاً ملتزماً بذلك . وعبر عن أفكاره تلك في كلمة ألقاها في الخامس والعشرين من أيار عام ١٨٤٦ في مجلس اللوردات وطالب بضرورة أتباع سياسة الحماية الجمركية[٦٣] لحماية الصناعة الوطنية . وأكد استعداده للتخلي عن هذه السياسة أذا صوت الشعب ضدها في الانتخابات[٦٤].

وطلب اللورد ستانلي من رفاقه في مجلس العموم دعمه ومساندته في شان سياسة الحماية المعتدلة ، التي يطرحها الحزب في حملاته الانتخابية . قال اللورد ستانلي ، عندما رفض رفاقه فرض ضريبة جمركية لحماية الصناعة ، : " كيف ذلك ؟ وسياسة الحماية ! لا يمكن أن تثار مخيلة الناخبين دون قوانين جمركية .، والمخيلة وحدها تسير الناخبين . وقد برهنت الأحداث أن قرار بيل بإلغاء ضريبة الحبوب الحق ضرر بالمزارعين " . فيما كان يرى رفاقه أن القرار منع غلاء المعيشة للشعب دون ضرر بالمزارعين[٦٥] .

لكن وفقاً لما ذكره اللورد مالميسبري Malmesbury فيما بعد أن اللورد ستانلي أعاقه عداء رفاقه (هينلي Henley وهيريس Herries ودزرائيلي[٦٦] Disraeli) في مجلس العموم . الأمر الذي دفع اللورد ستانلي ، مرة أخرى ، على الاستقالة في السابع والعشرين من شباط عام ١٨٤٧ من مجلس العموم . ووضح سبب استقالته في اليوم التالي إلى مجلس اللوردات معبراً عن المرارة من فقدان رفاقه في مجلس العموم للشجاعة الكافية لمساندته . يذكر أن كتلته في المجلس نادراً ما كانت لها سياسة محددة بشكل دقيق عن

سياسة الحماية بل كان رفاقه يرفضونها . وأكد اللورد ستانلي التزامه بالتخلي عنها إذ رفضها الناخبون[٦٧] .

المبحث الثالث : نشاط اللورد دربي السياسي وجهوده في تشكيل ثلاث حكومات :

١ – حكومة اللورد دربي الأولى (شباط ١٨٥٢ – كانون الأول ١٨٥٢) :

ورث اللورد ستانلي لقب الايرل في شهر حزيران عام ١٨٥١ بعد وفاة والده . وكلفته الملكة فكتوريا (١٨٣٧ – ١٩٠١) في الثالث والعشرين من شباط عام ١٨٥٢ بتشكيل حكومة جديدة بعد يومين من استقالة حكومة اللورد رسل (تموز ١٨٤٦ – شباط ١٨٥٢) ، أثر فشل حكومة حزب الأحرار في تمرير لائحة قانون تقدم بها رسل . وكان اللورد دربي (ستانلي) يخشى معارضة الملكة لمشروع حزبه (سياسة الحماية) ، إذ كانت الملكة تؤيد سياسة التجارة الحرة في حينه . وأجرى اللورد دربي مفاوضات مع غلادستون (زعيم حزب الأحرار) لتشكيل حكومة ائتلافية ، بيد أن الأخير رفض ذلك[٦٨] .

فأضطر اللورد دربي للتفاوض مع النواب الايرلنديين ، الذين اشترطوا إلغاء سياسة الحماية من برنامج الحكومة . واقترح دزرائيلي عليه الموافقة على هذا الشرط والقيام في المقابل بإصلاح دستوري يسمح للمستعمرات الاشتراك في الانتخابات البرلمانية . مما يوفر نواب متساويين في العدد بين ممثلين المستعمرات وممثلين المملكة ، بهذا يدخل للمجلس عناصر جديدة وينتهي المنافسات العقيمة بين والقرى الزراعية والمدن الصناعية . لكن اللورد دربي رأى صعوبة تحقيق ذلك[٦٩] .

ووضح اللورد دربي برنامج حكومته الذي ينوي تطبيقه في السابع والعشرين من شباط من العام نفسه في مجلس اللوردات . إذ وصف برنامج الحكومة المحافظة كان مُوجه ضد تيار الديمقراطي وأتباع سياسة حماية الإنتاج الوطني ، ولم يشعر اللورد دربي نفسه أنه كان غير مستعد لردة الفعل ، لكنه كان مجبراً على الظهور إمام الشعب بوصفه حارس الإنتاج الوطني ، دون قدرة أو الرغبة في تطبيقها ، لأنه كان مثقلاً بالوعود الكثيرة . وواصل اللورد دربي مفاوضات تشكيل الحكومة مع كل الأحزاب بما فيها أحزاب المعارضة[٧٠] .

وقدم اللورد دربي أسماء حكومته إلى مجلس العموم ، لم يكن أغلبهم معروفين . وأن الدوق ولنغتون عندما سمع في مجلس اللوردات بأسماء الوزراء ضل يسأل " من ؟ من ؟ " وتلقفتها الصحف فأخذت تطلق هذا اسم " من ؟ من ؟ " على الحكومة . ومنح اللورد دربي إلى دزرائيلي وزارة الخزانة (المالية) ورئاسة كتلة حزب المحافظين ، بمساعدة غرنبي وهرير ، في مجلس العموم ، وكانت القيادة منذ البداية لدزرائيلي [٧١].

ويعد اللورد دربي من الناحية العملية أضعف رئيس وزراء بريطاني يطغي دزرائيلي على وزارته . غير أن الدراسات الحديثة تثبت أن ذلك لم يكن الحال بصورة عامة[٧٢] . وأصبح اللورد دربي في عام ١٨٥٢ رئيساً لجامعة اكسفورد خلفاً لدوق ولنغتون[٧٣] .

وتعرض حزب المحافظين إلى هزيمة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر تموز عام ١٨٥٢ ، التي لم تقل في اضطرابها عن سابقتها . إذ كانت هناك ٢١٢ دائرة انتخابية فقط اشتركت من أصل ٣٧٤ دائرة ، إذ كانت المشاركة قليلة ، حصل حزب المحافظين على ٢٩٩ مقعد فيها وحصل حزب الأحرار على ٣١٥ مقعد والايرلنديين ٤٠ مقعد . لكن اللورد دربي قرر الاستمرار في الحكومة، رغم إعلان خمس وعشرون نائب من حزبه تأييدهم للتجارة الحرة[٧٤] .

مما دفع اللورد دربي ، الذي حصل على الكثير من أصوات الايرلنديين ، إلى أجراء مفاوضات لغرض أشراك الفيكونت بالمرستون[٧٥] Viscount Palmerston وبعض النواب الايرلنديين في الحكومة . لكن المفاوضات لم تصل إلى أي أتفاق . الأمر الذي عرض حكومته إلى هزيمة في مجلس العموم في السادس عشر من كانون الأول عندما رُفَضت ميزانية حكومته ، بسبب فرضها ضريبة على المحاصيل الزراعية . إذ رفضها ٣٠٥ نائب وأيدها ٢٨٦ نائب مما دفع الحكومة لتقديم في اليوم التالي استقالتها . وانهارت حكومة دربي بعد أشهر قليلة من تشكيلها[٧٦] .

وترجع سبب عدم حصول اللورد دربي على دعم أنصاره في مجلس العموم انهم اتهمه بعدم بذل جهود حثيثة لكسب المعارضة داخل المجلس وخاصة لضم غلادستون إلى الحكومة . وعدّ أنصار سياسة الحماية اللورد دربي بعدم بذل جهود حقيقية ، أثناء توليه

رئاسة الحكومة ، لإصدار أي قرار لصالحها . كما تعرض إلى حملات انتقادات في مجلس اللوردات ، كما كان يفعل بالحكومة عندما كان بالمعارضة . وألف حزب الأحرار برئاسة ابردين Aberdeen (كانون الأول ١٨٥٢ – كانون الثاني ١٨٥٥) حكومة جديدة بالتحالف مع النواب الايرلنديين(٧٧) .

واصل اللورد دربي معارضته للحكومة في مجلس اللوردات ، إذ عارض سياستها بخصوص واردات كنيسة كندا . وحصلت مشادة كلامية في عام ١٨٥٣ بين اللورد دربي وبين المطران ويلبر فورس Wilber Force بخصوص قانون الألقاب الدينية ، التي أصدرها البابا بتعيين وايزمن wisman كاردنالاً لانكلترا(٧٨).

وأوقف اللورد دربي حملاته على الحكومة أثناء اندلاع حرب القرم (١٨٥٣ – ١٨٥٦) فشكلت حكومة ائتلافية من الحزبين المحافظين والأحرار وقل الاعتماد على النواب الايرلنديين في الحكومة مما أثر على نفوذهم بشكل كبير جداً، الأمر الذي أضعف حزب الأحرار في مجلس العموم بسبب ابتعاد النواب الايرلنديين عنه فتعرض الحزب إلى عجز في المجلس . وتبادل اللورد دربي ودزرائيلي الآراء بشأن اجراء تحالف بين الحزبين . وعندما اقترح دزرائيلي ذلك رفضه غلادستون رغم موافقة اللورد دربي(٧٩) .

وأنتقد اللورد دربي ،أثناء جلسة مجلس العموم في كانون الثاني عام ١٨٥٤ للنظر في سبل أيجاد حل لوقف حرب القرم ، سياسة حكومة اللورد ابردين بشأن المسألة الشرقية ، على الرغم من أن حكومته هي التي اعترفت بلويس نابليون امبراطوراً باسم نابليون الثالث ٠ ١٨٥٢ – ١٨٧٠) . وادعى اللورد دربي أن الحكومة في محل أظهار اخلاص شديد تجاه فرنسا إلى حد أنها تسعى للحصول على موافقة الإمبراطور لعقد تفاهم بين بريطانيا وفرنسا . بينما كان لديه وقت للانسحاب من الحرب . لكن اللورد دربي عندما اقتنع أن الحرب لا مفر منها دعم الحكومة بشكل تام(٨٠) .

وقدمت حكومة اللورد ابردين في التاسع والعشرين من عام ١٨٥٥ على خلفية مصادقة مجلس العموم على طلب النائب رويبوك Roebuk ، لاستجواب وزير الحرب والمستعمرات في الحكومة ، استقالتها . فطلبت الملكة من اللورد دربي تشكيل حكومة . لكنه

طلب من الملكة الموافقة عل أشراك بالمرستون والايرلنديين في الحكومة ، بيد أنه لم يستطيع أقناعهم بالاشتراك فيها ، لاسباب لا تزال غامضة . وكان حظ رسل مثل حظ سابقه في ذلك أيضاً[٨١] .

مما سهل على بالمرستون تشكيل وزارة (شباط عام ١٨٥٥ – شباط ١٨٥٨) . ووضح اللورد دربي في السابع من شباط عام ١٨٥٥ سبب عدم تشكيله وزارة باعتماد على حزبه لأنها لا تستطيع الصمود بوجه الائتلاف القائم ضده في مجلس العموم المؤلف من المؤمنين بالتغير الجذري (الراديكاليين) وأعضاء حزب الأحرار وجماعة بالمرستون والايرلنديين . غير أن اللورد دربي لم يكن متلهف جداً لتولي ، مرة أخرى ، عبء منصب رئيس الوزراء . بيد أنه نسي أو هكذا أكد المحافظون ، أن اللورد دربي في تلك الفترة مازال لديه مصدر حل مع احتمال حصوله على دعم واسع في الانتخابات القادمة بوصفه الوزير الذي كان ينشد إصلاح هفوات حكم الأحرار ، وأعتقد بعدم أهمية للنواب الايرلنديين في البرلمان[٨٢] .

يذكر أن أنصار سياسة الحماية تعرضوا إلى هزيمة كبيرة جداً ، إذ كان زعيمهم واهن العزيمة ومشوشاً إلى حد كبير لعدة سنوات . وأستأنف اللورد دربي سلطته الرقابية على الحكومة في مجلس اللوردات ، إذ ساند قرار يدين وزارة الحربية والمستعمرات[٨٣] . وهاجم في عام ١٨٥٦ فرنسا لسعيها لاستغلال نتائج الحرب لخدمتها . وانتقد بشدة في عام ١٨٥٧ سياسة حكومة بالمرستون في معالجة ثورة الهند . وأنتقد الحكومة بشدة في مجلس اللوردات على أثر الأزمة التي سببها لبريطانيا سفيرها في هونك كونك . وقل حضوره للبرلمان في العام نفسه بسبب سوء صحته والخلافات داخل حزبه[٨٤] .

٢ – وزارة اللورد دربي الثانية (شباط ١٨٥٨ – حزيران ١٨٥٩) :

حينما استقالت حكومة اللورد بالمرستون في شباط عام ١٨٥٨ وطلبت الملكة من اللورد دربي في الحادي والعشرين من شباط من العام نفسه تشكيل حكومة خالصة من حزب المحافظين ، بعد رفض الايرلنديين الأشتراك فيها . يقول أحد السياسين: " أن اللورد دربي كان يشك في احتمالية نجاحه في تشكيل حكومة قادة على البقاء بالاستعانة بالقوى التي

دخلت تحت تصرفه ، إذ شكل حكومته بالاشتراك مع دزرائيلي وحصوله على دعم رسل واتباعه[٨٥] .

وأراد اللورد دربي تقديم خدمة إلى حزبه تجعل أعضائه القياديين معتادين على تولي المناصب الوزارية وجعل الامة البريطانية معتادة على أن ترى وزارة محافظة . ووعد بأجراء إصلاح دستوري لصالح الشعب . لكنه وجد نفسه منشغل في المقام الأول بمواجه توتر العلاقات بين بريطانيا وفرنسا في عام ١٨٥٨ ، بسبب مؤامرة اورسني Orsini [٨٦] ، ومع نابولي بسبب حجز ممتلكات كاغلياري Cagliari ومع الولايات المتحدة بسبب إصرار الأخيرة على تفتيش السفن البريطانية لمحاربة تجارة العبيد . بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهته الحكومة بسبب التمرد الهندي[٨٧] . لكنها حلت هذه الأزمة حل مرض ، فقد أصدرت الحكومة في شهر آب من العام نفسه قرار خاص بالهند ، تحولت بموجبه الإدارة التنفيذية للهند من شركة الهند الشرقية إلى وزارة الخارجية البريطانية . ورفعت الحكومة لائحة قانون الهند إلى مجلس عموم . وتولى بن اللورد دربي الأكبر منصب نائب الملك في الهند بعد استقالة اللورد النبورو[٨٨] .

ونجحت الحكومة بتمرير قرار في مجلس العموم الغت بموجبه القَسَمَ او اليمين البرلماني ، الذي كان يسبب لليهود الكثير من الحرج . وسويت النزاعات الدولية المختلفة . وأسست الحكومة مستعمرة كولومبيا البريطانية[٨٩] . وقدم اللورد دربي في عام ١٨٥٩ لائحة الإصلاح الدستوري ، ولم يرغب في أظهار حزبه ، الذي رفض مسودة الإصلاح التي قدمها رسل من قبل ، بمظهر المناوئ للإصلاح[٩٠] . وبناء على ذلك توصلت اللائحة التي قدمتها الحكومة إلى تسوية بين الحق الدستوري للمواطنين في المدن والمقاطعات ومالكي العقارات التي إيجارها يزيد عن أربعون شلن . لكن رسل وجماعته ، البالغ عددهم ٣٩ نائب ، امتنعوا عن التصويت مقدمين خدمة للحكومة . مما دفع الأخيرة في شهر نيسان عام ١٨٥٩ إلى حل مجلس العموم وأجراء انتخابات برلمانية جديدة . لم تستطيع الحكومة تحقيق أغلبية مريحة في البرلمان بل حصلت على اقلية المقاعد فيه[٩١] .

وتعرضت حكومة اللورد دربي في الخامس والعشرين من نيسان من العام نفسه إلى انتقادات شديدة بسبب موقفها من الحرب بين فرنسا مدعومة من بيدمونت ضد النمسا. أثار تحركات تحالف فرنسا وبيدمونت ضد النمسا حفيظة بريطانيا ، التي حاولت الضغط على التحالف للمحافظة على السلام الدولي من خلال دعم النمسا . لكن الأخيرة اتخذت عدة إجراءات استفزازية دفع التحالف في العام نفسه لإعلان الحرب عليها . فتحولت الحكومة البريطانية لمساندة التحالف ضد النمسا(٩٢) .

مما عرض الحكومة في شهر حزيران من العام نفسه للتصويت لحجب الثقة عنها في مجلس العموم ، وعلى الرغم من تصويت حزب المحافظين وقسم من حزب الأحرار بزعامة غلادستون ، ألا أن الحكومة لم تستطيع الصمود في المجلس . فقدم اللورد دربي استقالة حكومته إلى الملكة ، التي منحته لقب فارس غرير Garter ووسام الصليب المقدس . وكلفت الملكة بدورها بالمرستون لتشكيل الحكومة(٩٣).

كان على اللورد دربي في هذا الوقت دراسة طرق معالجة الوضع السياسي القائم انذاك ، فقد بذل جهود لإعادة توحيد حزب المحافظين بعد انشقاق إتباع بيل والتفاهم معهم لكن دون جدوا . ثم أقترح على بالمرستون وإتباعه تشكيل تحالف بينهما لكن الأخير رفض ذلك . يذكر أن إتباع اللورد دربي كانوا كثيرون لكنهم لا يوفرون له الأغلبية الكافية لتشكيل وزارة بمفردهم . لذا سعى مرة أخرى للوصول إلى تفاهم مع بالمرستون تعهد اللورد دربي بالتحالف بينهما ضد الراديكاليين وهذا ما يجعل حزب الأحرار لا يستطيع تشكيل حكومة دون مساندة حزب المحافظين(٩٤) .

وكان هذا التحالف ناجحاً في الجوهر على حد تعبير اللورد دربي : " جعل المقعدين يقفون على أرجلهم " . وفقاً لذلك ، باستثناء انتقاده سياسة اللورد رسل الخارجية ، كان مؤيداً لسياسة الحكومة لسنوات عدة ، رغم أن اللورد دربي كان باستطاعته إسقاط الحكومة متى يشاء . لكنه لم يكن قادراً على تشكيل حكومة جديدة بمفرده(٩٥) .

وكان قانعاً بممارسة السلطة الرقابية من خلال مجلس اللوردات ، فقد انتقد اللورد دربي في كلمة ألقاها في العشرين من حزيران عام ١٨٦٥ الحكومة لعدم قيامها بأي شيء

لوقف الحرب الالمانية – الدنماركية . وولد هذا الانتقاد ردود فعل قوية في صفوف قادة المحافظين والأحرار داعين إلى التدخل في الحرب . لكن صحته بدأت تستاء بالتدريج أكثر فأكثر بسبب داء الملوك ، مما افقده القدرة على مواصلة عمله بنشاط ويترك لدزرائيلي مهمة الحملات الانتخابية وتهيئة الناخبين خلال السنوات التالية [٩٦] .

٣ – وزارته الثالثة (تموز ١٨٦٦ – شباط ١٨٦٨) :

طلبت الملكة من اللورد دربي ، بعد تقديم رسل استقالة حكومته ، الحضور إلى القصر الملكي فاستدعت الملكة اللورد دربي إلى قصر بلورال . وقالت له أن تلك المعضلة هزت البلاد منذ ثلاثين عاماً ويجب أن تحل بوزارة محافظة . وكلفته في حزيران عام ١٨٦٦ بتشكيل حكومة . وحاول كسب المزيد من الدعم خارج حزبه ، فقد سعى للحصول على دعم روبرت لوي Robert Lowe لكنه فشل في ذلك . فشكل حكومة من حزب المحافظين فقط . وسيطر دزرائيلي ، بسبب سوء صحته كان دربي اقل قدرة على دعم القضايا التي عُرف بها في الماضي ، على مشاريع الحكومة الإصلاحية[٩٧] .

عمل دزرائيلي (وزير الخزانة) بجد لمنح حق الانتخاب إلى فئة من العمال ، من اجل ضم هذه الفئة إلى حزبه وتوجيه ضربة إلى حزب الأحرار الذي يجذب برنامجه شعبية واسعة . وأبدى حزبه تفهماً لذلك . فقدمت الحكومة لائحة الإصلاح الدستوري إلى مجلس العموم[٩٨] .

ووصف اللورد دربي في كلمة له في المجلس هذه اللائحة بأنها وثبة في الظلام . ثم شعر أن هناك أمر مهم يجب القيام به لضمان أغلبية للائحة في المجلس ، واتجه في وجهة النظر هذه بثبات . فأجرى مفاوضات مع العناصر المناوئة للإصلاح . وبما أن اللائحة كانت من أفكار دزرائيلي فهي اقرب إلى مبادئه منها إلى مبادئ اللورد دربي [٩٩]

وأثناء مناقشة البرلمان للائحة الإصلاح ازدادت أصوات عامة الشعب المطالبة بالإصلاح . تجمعت الجماهير في السادس من تموز عام ١٨٦٦ مطالبة بأجراء إصلاح دستوري في ساحة الطرف الاغر وانطلقت إلى ساحة هايد بارك . ولما وجدوا أبواب الساحة

مغلق حطموا الأسوار واجتمعوا في الساحة . واستقدمت الحكومة الجيش تحسباً للطوارئ . ثم تكررت الاجتماعات الجماهيرية في مختلف أرجاء البلاد[١٠٠] .

وتصرف دزرائيلي بحكمة عندما أقنع حزبه بضرورة الرجوع إلى لائحة الإصلاح التي قدمها غلادستون (رئيس مجلس العموم) . عندها قدم في شهر آذار عام ١٨٦٧ عدة تعديلات ، التي نصت على منح جميع أرباب العمل حق التصويت في المدن . وبهذا حصل بعض أصحاب الأموال وبعض ذوي الشهادات على حق التصويت بهذا منعت هيمنة الطبقة العاملة[١٠١] .

وبعد مناقشات عديدة ، رغم أن غلادستون وبرايت (قائد الجماهير بالتعاون مع الاتحاد الوطني للإصلاح) يفضلان بعض التغيرات الجوهرية ، تم التوصل اتفاق نهائي . وجرى التصويت على لائحة الإصلاح في السادس من آب عام ١٨٦٧ بأكثرية ٢١ صوت. وبموجب الإصلاح منح حق المشاركة في الانتخابات لأرباب العمل والمالكي أو ساكني المنازل لا يقل إيجاره عن عشرة جنيهات أسترليني[١٠٢] .

ونشرت صحيفة بنتش ، بعد أقرار إصلاح ، رسم كاريكاتيري يصور تمثال ابو الهول بصورة دزرائيلي يجره مجموعة من العبيد وفيهم غلادستون وخلفهم اللورد دربي يحمل سوطه[١٠٣] .

ولم يظهر الأخير في البرلمان ألا عند أفتتاح الجلسة الخريفية من العام نفسه . وهاجمه المرض في كانون الثاني عام ١٨٦٨ مرة أخرى . وتدهورت صحته في شباط من العام نفسه ولم يعد بأستطاعته ان يقوم بمهمات منصبه إلى حد أنه بات يفكر بالاستقالة والخلود للراحة ، ورفض طلب دزرائيلي بالبقاء بالمنصب وهو يقوم بكل واجباته الفعلية . وكتب إلى الملكة استقالته مع امتنانه للدور الذي لعبته في تلك الحقبة[١٠٤].

فأحيل على التقاعد في الرابع والعشرين من شباط . وتخلى عن قيادة كتلة الحزب في مجلس اللوردات ، رغم أنه استمر في المشاركة في حضور جلساته والاشتراك في المناقشات التي تجري داخله ، فقد أنتقد بقوة فكرة حل البرلمان وأجراء انتخابات مبكرة التي طرحت في عام ١٨٦٩[١٠٥] . وداهمه المرض وبعد فترة من ملازمته الفراش توفي في يوم الثاني

والعشرين من تشرين الثاني ودفن في كنيسة قرية نوسلي[١٠٦] . تاركاً ثلاث ابناء وهم ادورد هنري الايرل الخامس عشر لدربي (١٨٢٦ – ١٨٨٥) وفريدرك بارون منطقة ستانلي في بريستون والايرل السادس عشر لدربي (١٨٤١ – ١٩٠٨) وايما تشارلون Emma Charlotte[١٠٧] . وتم اقامة اللورد دربي تمثالاً لتخليده ، الأول وضع في ساحة مليز في بريستون . والأخر افتتحه صديقه دزرائيلي في تموز عام ١٨٧٤ في ساحة البرلمان في ويستمنستر[١٠٨] .

الخاتمة:

يعد اللورد ستانلي سياسي بريطاني انتخب عضو في مجلس العموم في عام ١٨٢٢ ممثلاً لحزب الويغر (الأحرار) . كان يعرف حتى عام ١٨٣٤ بادوارد ستانلي ، وحتى عام ١٨٤٤ باللورد ستانلي ، ومنذ عام ١٨٥١ باللورد دربي .

أصبح ستانلي في عام ١٨٣٠ الأمين العام لايرلندا في حكومة اللورد غري . وأصبح ستانلي في عام ١٨٣٢ لقب البارون . وشغل في عام ١٨٣٣ منصب وزير الحربية والمستعمرات . وقاطع ستانلي حزب الأحرار في عام ١٨٣٤ بسبب موضوع فصل الكنيسة الايرلندية واستقال من الحكومة .

أنضم ستانلي إلى حزب المحافظين ، وظل طوال خدمته قيادياً للحزب وأصبح زعيمه في مجلس اللوردات ، وعمل وزيراً للحربية والمستعمرات في حكومة السير روبرت بيل في عام ١٨٤١. وقاطع الحكومة في عام ١٨٤٥ حول الغاء قوانين الحبوب وقاد انصار سياسة الحماية للانتاج الوطني في الحزب .

أصبح رئيس وزراء للمملكة المتحدة ثلاث مرات . إذ شكل ، بعد انهيار حكومة اللورد جون رسل من حزب الأحرار في شباط عام ١٨٥٢ ، حكومة أقلية. كان أغلب أعضائها جدد . لكنه لم يستطع تحقيق الأغلبية البرلمانية فنهارت حكومته في كانون الأول من العام نفسه . لتفسح المجال إمام تكوين ائتلاف حزب الأحرار والايرلنديين برئاسة اللورد أبردين .

وكون في عام ١٨٥٨ حكومة اقلية أخرى عند أنهيار حكومة اللورد بالمرستون الأولى ، وشغل فيها دزرائيلي وزيراً للخزانة ورئيساً لمجلس العموم . وكانت من أبرز أنجازاتها ربط

إدارة الهند مباشرةٍ بوزارة الخارجية بعد تمرد السيبوي . ولم تستمر الحكومة طويلاً وانهارت بعد سنة واحدة فقط . وعاد اللورد دربي وشكل حكومة جديدة في عام ١٨٦٦ ، بعد انهيار حكومة اللورد رسل الثانية. ومرة أخرى ، كان دزرائيلي الشخصية القيادية فيها . ولعل أبرز ما أشتهرت به هذه الحكومة تمرير قانون الإصلاح لعام ١٨٦٧ ، الذي وسع كثيراً حق التصويت. وتقاعد اللورد دربي في بداية عام ١٨٦٨ عن الحياة السياسية تاركاً دزرائيلي خلفاً له .

تعرض اللورد دربي إلى أنتقادات لقيادته الواهنة ، على الرغم من تحقيقه عدة أنجازات مرموقة كوزير وكرئيس للوزراء ، إذ يعد من الناحية التقليدية رئيس وزراء ضعيف يطغي دزرائيلي على وزارته . غير أن الدراسات الحديثة الأخيرة تثبت أن ذلك لم يكن هو الحال دائماً . ففي مجال السياسة الخارجية ، كان دور دزرائيلي هامشياً جداً ، وكان اللورد دربي ووزيري خارجته اللورد مالمزيري وابنه يتداولون فيما بينهم في الشؤون الخارجية .

الهوامش :

([1]) George Smith , Dictionry of National Beography , London , 1953 , Vol. XVIII , P.941 .

([2]) The New Emcyclopaedia Britannica , Vol. 14 . London , 1986 , P.23.

([3]) Ibid , P . 23 .

([٤]) حزب الويغز Whig حزب بريطاني ترجع تسميته على شتيمة اطلقها ملاك الارض على المناوئين لهم وويغز عصابة قطاعي طرق بروتستانت في ايرلندا .

([٥]) جورج الرابع : ابن ملك بريطانيا جورج الثالث الذي كان كان يعاني من أضطراب عقلي . أصبح جورج الرابع وصياً على العرش خلال (١٨١١ – ١٨٢٠) وكان قريب من حزب الويغز . كان قليل الشعبية بسبب معارضته لأجراء إصلاحات دستورية . بالمر ، المصدر السابق ، ص ٣٢٤ .

([6]) Smith , OP . Cit . , P . 943 .

([7]) Philip Magnus , Gladston , London , Butier & Tanner ltd ,1960 , P .24 .

([8])The New Encyclopaedia , P . 23 .

([9]) Herdert L . Peacock , A History of Modern Britain (1815 – 1975) , London , Heinemann Educatlonal Book , 1975 , P . 85 .

([١٠]) غورديتش : سياسي بريطاني ولد في لندن في عام ١٧٨٢ . وهو بن اللورد غرانشام . أصبح عضو في البرلمان عن حزب المحافظين في ١٨٠٧ . وشغل عدة مناصب حكومية . أصبح رئيس مجلس اللوردات . وشكل حكومة . أنظر : الان بالمر ، موسوعة التاريخ الحديث (١٧٨٩ – ١٩٤٥) ، ترجمة سوسن فيصل ، بغداد ، دار المامون للترجمة ، ١٩٩٢ ، ج ١ ، ص ٣٣٢ .

(١١) يرجع جذور حزب توري Torises إلى شارل الثاني (١٦٦٠ – ١٦٨٥) ثم أخذ يطلق عليه حزب المحافظين . أنظر : هربرت فشر ، تاريخ اوربا في العصر الحديث (١٧٨٩ – ١٩٥٠) ، ترجمة أحمد نجيب ووديع الضبع ، ط ٦ ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ ، ص ١٥٧ .

(12) Smith , OP . , Cit . , P . 945 .

(١٣)حافظ عفيفي ، الانجليز في بلادهم ، القاهرة ، ١٩٣٥ ، ص ٦٢ .

(14) G . M Trevelyan , British History in the Nineteenth Century , London , 1948 , P . 634 .

(١٥) دانيل أوكونيل(١٧٧٥ – ١٨٤٧) : سياسي ايرلندي عمل في المحاماة . بدأ حملة ضد قانون الاتحاد . وأسس جمعية كاثوليكية عام ١٨٢٣ . وانتخب عضو في البرلمان في عام ١٨٢٨ . أخفقت جهوده لتنظيم حركة شعبية لإلغاء قانون الاتحاد . بالمر ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ .

(١٦) صدر قانون الاتحاد في آب عام ١٨٠٠ وكان رداً قاسياً على ثورة ١٧٩٧ في ايرلندا . ودخل حيز التنفيذ في الأول من كانون الثانب عام ١٨٠١ .

(17) Smith , OP . Cit , P . 944 .

(18)Peacock , OP . Cit , P . 96 .

(١٩) روبرت بيل : زعيم حزب المحافظين دخل البرلمان في عام ١٨٠٩ . شغل عدة مناصب حكومية ، وزير للداخلية في عام ١٨٢٢ و ١٨٢٨ – ١٨٣٠ حيث أسس شرطة للعاصمة . أصبح رئيساً للوزراء في عام ١٨٣٤ لمدة أربعة أشهر وترأس حكومة خلال (١٨٤١ – ١٨٤٦) . انظر : فشر ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

(٢٠) كان اللورد غري فائد حزب الويغز حريص على أجراء لإصلاح دستوري . وقدم رسل في عام ١٨٣١ لائحة لإصلاح لمجلس العموم لم يحالفها النجاح . وقدمت مرة أخرى فرفضها مجلس اللوردات .وبدأت الاضطرابات تتزايد في البلاد . لذا هدد الملك بتعيين لوردات من الويغر إذ بقى المجلس رافض للإصلاح لذا مررت اللائحة . أنظر : جيفري يرون ، الحضارة الاوربية في القرن التاسع عشر (١٨١٥ – ١٩١٤) ، ترجمة عبلة حجاب ، بيروت ، منشورات المكتبة الأهلية ، ١٩٦٣ ، ص ص ٤٩ – ٥١ .

(21) Peacock , OP . Cit . , P . 85 .

(22) Ibid , P . 85 .

(23) Smith , OP . Cit . , P . 943 .

(24) W. E. Lunt , History of England , London , Fourth Edition , 1957 , P . 643 .

(25) Smith , OP. Cit . , P . 944 .

(٢٦) ظل قرار لتيتون ساري المفعول حتى عام ١٨٣٨ .

(٢٧) اندره موروا ، بريطانيا في عهد الملكة فكتوريا (سيرة دزرائيلي) ، ترجمة متري نعمان ، بيروت ، المنشورات العربية ، د . ت . ، ص ص ٨٦ – ٨٧ .

(28) Trevelyan , OP . Cit . , P . 639 .

(29) The New Encyclpaedia , P . 25 .

(30) Peacock , OP . Cit . , P . 96 .

(31) Ibid , P . 96 .

(32) Lunt , OP . Cit . , P . 56 .

(33) Simth , OP . Cit . , P . 944 , Magnus , O . P . Cit . , P . 25 .

(34) Trevelyan , OP . Cit . , P . 643 .

(٣٥) موروا ، المصدر السابق، ص ١٠٤ .

(36) Lunt , OP . Cit . , P . 568 .

(٣٧) موروا ، المصدر السابق، ص ص ١٠٢ – ١٠٤ .

(٣٨) وليم غلادستون (١٨٠٩ – ١٨٩٨) : سياسي بريطاني . أصبح عضواً في البرلمان عام ١٨٣٢ عن حزب المحافظين ثم انتقل إلى حزر الأحرار ومثلهم في البرلمان اعتباراً من عام ١٨٦٥ . وأصبح رئيس حكومة أربع مرات . أصبح رئيس وزراء في عام ١٨٦٨ قام خلالها بعدة إصلاحات منها ألغاء الصفة الرسمية عن الكنيسة الايرلندية . وقانون الأرض الايرلندية . أنهارت حكومته في عام ١٨٨٦ أثر رفض مجلس العموم لائحة الحكم الذاتي لايرلندا . واستقالت حكومته في عام ١٨٩٢ بسبب رفض مجلس اللوردات اللائحة نفسها . انظر : بالمر ، المصدر السابق ، ٢٣٢ .

(39) Magnus , OP . Cit . , P . 22 .
(40) Trerelyan , OP . Cit . , P . 40 .
(41) David Douglas , English Historical Documents , London , 1958 , P . 150 .
(42) Lunt , OP . Cit . , P . 66 , Magnus , OP . , Cit . , P . 23 .
(43) Smith , OP . Cit . , P . 945 .
(44) Magnus , OP . Cit . , P . 25 .
(45) Ibid , P . 42 .

(٤٦) موروا ، المصدر السابق، ص ص ١٠٢ – ١٠٤ .

(47) Smith , OP . Cit , P . 45 .
(48) Magnus , OP . Cit , P . 25 .
(49) Ibid , P. 26 .
(50) Lunt , OP . Cit , P . 26 .
(51) Smith , OP . Cit . ,P . 953 .
(52) Lunt , OP . Cit , P . 654 .
(53) Smith , OP . Cit . , P . 945 .
(54) magnus , OP . Cit . , P . 30 .

(٥٥) موروا ، المصدر السابق ، ص ص ١٢٩ – ١٣٠ .

(٥٦) صدر القانون لأول مرة في عام ١٨٠٤ عندما سعى ملاك الأرضي المسيطرون على البرلمان حينذاك على ضمان مصالحهم بفرض تعريفة الحماية على الحبوب المستوردة . ألا أن هيئة حكومية اصدرت توصية بعدم خضوع استيراد الحبوب إلى الضرائب وذلك لإرتفاع سعر الحبوب وشكل ذلك المقترح أساس قانون ١٨١٥ . وحاول البعض التخلي عنه بسبب سوء الانتاج التي سببت مجاعة في ايرلندا عام ١٨٤٥ . انظر : بالمر ، المصدر السابق ، ص ٢١٦ .

(57) Peacock , OP . Cit . , P . 46 .
(58) Magnus , OP . Cit . , P . 53 .
(59) Ibid , P . 55 .
(60) David Thomson , England in Nineteeth Century (1815 – 1914) , London , 1971 ,97 .

(٦١) موروا ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤.

(62) Smith , OP . Cit . , P . 945 .

(٦٣) الحماية الجمركية : تقدمت الصناعات البريطانية وكان البعض يشعر بضرورة حمايتها من منافسة الصناعات الاجنبية . انظر : عفيفي ن المصدر السابق ، ص ص ١٨١ – ١٨٢ .

(64) Smith , OP . Cit . , P . 945 .

(٦٥) موروا ، المصدر السابق ، ص ص ٢١٥ – ٢١٦ .

(٦٦) بنيامين دزرائيلي (١٨٠٤ – ١٨٨١) : رجل دولة بريطاني . ولد في لندن من اصل يهودي دخلت عائلته المسيحية . أنتخب عضو في البرلمان في عام ١٨٣٧ . تقلد عدة مناصب حكومية . أصبح رئيس وزراء في عام ١٨٧٤ وبقى حتى عام ١٨٨٠ تبنى عدة لإصلاحات أجتماعية . وأشترى حصة مصر من قناة السويس . أنظر : بالمر ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠.

(67) Douglas , OP . Cit . , P . 28 .

(٦٨) موروا ، المصدر السابق ، ص ص ٢١٩ – ٢٢٠ .

(٦٩) المصدر نفسه ، صص ٢٢٤ – ٢٢٥ .

(70) Smith , OP . Cit . , P . 950 .

(٧١) موروا ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠٨ – ٢٠٩ .

(٧٢) للمزيد من التفاصيل أنظر :

C . F . Hassocks , Disraeli , Derby and the Conservative party , Journals an Memoirs of Edward Henry Lord Stanley (1849 – 1869) , London , Harvester Press , 1978 , P P .175 - 178 .

(73) Douglas , OP. Cit . , P . 38 .

(74) Smith , OP . Cit . , P . 951 .

(٧٥) اللورد بالمرستون (١٧٨٤ – ١٨٦٥) : رجل دولة بريطاني . أصبح عضو في البرلمان عن حزب التوري في عام ١٨٠٧ وظل ثمانية وخمسين عاماً . شغل عدة مناصب حكومية . تحول إلى حزب الويغز في عام ١٨٣٠ . وأصبح رئيس وزراء . أنظر : بالمر ، المصدر السابق ، ص ١٦١ .

(٧٦) موروا ، المصدر السابق ، ص ص ٢٣١ – ٢٣٢ .

(77) A . H . Hourani , History of Britain , London , 1973 , P . 904 .

(78) Thomson , OP . Cit . , P . 155 .

(٧٩) موروا ، المصدر السابق ، ص ص ٢٣٤ – ٢٣٥ .

(80) Smith , OP. Cit . , P . 955 .

(81) Lunt , OP . Cit . , P . 647 .

(82) S . MacCoby , The English Radical Tradition (1763 – 1914) , London , Nicholas Kaye , 1952 , P P . 146 – 147 .

(83) Smith , OP . Cit . , P . 956 .

(84) Douglas , OP . Cit . , P . 31 .

(85) Peacock , OP . Cit . , P . 80 .

(٨٦) اورسني : مواطن ايطالي حاول اغتيال الامبراطور نابليون الثالث واكدت الادلة على أن انكلترا هي وكر المؤامرة . وطالب بالمرستون الحكومة اصدار بيان تستنكر الحادث ارضاء لسخط فرنسا . أنظر :

C . F . Douglas , OP . Cit . , P . 31 .

(٨٧) تمرد الهند (١٨٥٧ – ١٨٥٨) : تمرد في الجيش البنغالي في الهند نتيجة معاناة الشعب الهندي وسياسة دالهوس (حاكم البريطاني) الظالمة . أنظر : عادل حسن غنيم ، تاريخ الهند الحديث ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعي ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٥٧ – ١٥٩ .

(88) Maccoby , OP . Cit , P . 148 .

(89) Thomson , OP . Cit . , P . 150 .

(٩٠) للمزيد أنظر : موروا ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٥ – ٢٤٦ .

(91) Trevelyan , OP . Cit . , P . 633 .

(92) Douglas , OP . Cit . , P . 32 .

(93) William Bennett Munro , The Governments of Europe , London , The Magmillan Company , 1938 , P . 134 .

(94) Smith , OP . Cit . , P . 956 .

(95) Trevelyan , OP . Cit . , P . 907 .

(96) Smith , OP . Cit . , p . 957 .

(97) Peacock , OP . Cit , P . 80 .

(٩٨) موروا ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٨ – ٢٤٩ .

(99) Maccoby , OP . Cit . , P . 167 .

(100) Magnus , OP . Cit . , P . 79 .

(101) Lunt , OP . Cit . , P . 648 .

(102) Maccoby , OP . Cit . , P . 168 .

(١٠٣) موروا ، المصدر السابق، ص ٢٥٠ .

(١٠٤) المصدر نفسه ، ص ٢٥١ .

(105) Magnus , OP . Cit . , P . 80 .

(106) Peacock , OP . Cit . , P . 81 .

(107) Smith , OP . Cit . , P . 957 .

(108) Ibid , p . 958 .